حق الشعب الفلسطيني في فلسطين بما في ذلك :

١ ـ الحق في تقرير المصير ٠

٢ ـ الحق في الاستقلال والسيادة الوطنية ٠

٣ ـ حق الفلسطينيين المشروع في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم ٠

٤ ـ حق الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه بجميع الوسائل ـ طبقا لاهداف وميثـاق الامم المتحدة ٠

ثم اوضح التقرير (ص ١٨) ان القرار رقم ٢٤٢ قد فقد اهميته الدولية عندما رفض مجلس الامن في يناير ١٩٧٦ تأكيده مرة اخرى ، كما ان قرارات الجمعيـة العمومية قد تجاوزتـه ٠

لقد قضت هذه المواقف الواضحة على كل بذور الشك التي سعى الكثيـرون لفرضها ، وهنا يصح التساؤل ، هل يمثل هذا لقاء بين المعتدلين والمتصلبين فـي منظمة التحرير ؟ هل يمثل هذا لقاء بين القابلين والرافضين حسب التسميـات الشائعـة ؟

حسب الظاهر يمكن ان نقول نعم ٠ اما في الجوهر ، في العمق ، فان نهجيـن مختلفين لا زالا قائمين في الساحة الفلسطينية ٠

منهج « المتصلبين » و « الرافضين » الذين يتوقفون عند حدود القول بـان الظروف الراهنة لا تتيح الفرصة لانجاز تسوية وطنية لصالح شعبنا ، ومنهـج « المعتدلين » و « الواقعيين » اي الثوريين ، الذين يتقدمون خطوة الى الامام ، ويضعون خطة عمل لتجاوز الظروف والوقائع « التي لا تتيح الفرصة لانجـاز تسوية وطنية لصالح شعبنا » ، خطة يكون مضمونها السعي لانتزاع قـرارات لصالح شعبنا تكون بديلا لقرار ٢٤٢ ٠ وقد تم ذلك فعلا بالقرار ٣٢٣٦ ٠ امـا الترجمة العملية لذلك فهو ما عبر عنه فاروق القدومي في رده على المناقشات التي تلت تلاوة التقرير حين قال :

« لقد رفضنا جنيف ٢٤٢ بطريقة اخرى ٠ وضعنا شروطا تجعل الاخريـن يرفضون ذلـك » ٠

وحين اضاف :

« ان موقفنا هو حضور جنيف بشروطنا ، وهي قرارات الامم المتحـدة الاخيرة » ٠

رفض شروط الآخرين ٠

او رفض شروط الاخرين والعمل حسب شروطنا ٠